

Distr.: General  
14 February 2014  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون  
البند ١٣٤ من القائمة الأولية\*  
تخطيط البرامج

الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

الجزء الثاني: الخطة البرنامجية لفترة السنتين

البرنامج ٢٧

الأنشطة المشتركة التمويل

المحتويات

الصفحة

٢	.....	ألف - لجنة الخدمة المدنية الدولية
٣	.....	باء - وحدة التفتيش المشتركة
٦	.....	جيم - مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق
١٢	.....	الولايات التشريعية

\* A/69/50



الرجاء إعادة استعمال الورق

210214 130214 14-22546 (A)



## ألف - لجنة الخدمة المدنية الدولية

## التوجه العام

٢٧-١ أنشأت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٣٣٥٧ (د-٢٩)، لجنة الخدمة المدنية الدولية من أجل تنظيم وتنسيق شروط الخدمة في النظام الموحد للأمم المتحدة. وتعمل اللجنة، بموجب نظامها الأساسي، بصفتها جهازاً فرعياً تابعاً للجمعية العامة. وهي تؤدي مهامها للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية الأخرى التي تشترك في النظام الموحد للأمم المتحدة. وتسترشد اللجنة في أداء مهامها بالمبدأ الوارد في الاتفاقات المبرمة بين الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، وهو المبدأ الذي يهدف إلى إقامة خدمة مدنية دولية موحدة عن طريق تطبيق معايير ومنهجيات وترتيبات موحدة فيما يتعلق بشؤون الموظفين. وكلفت اللجنة أيضاً، من خلال قرارات الجمعية ٢١٦/٥١ و ٢١٦/٥٢ و ٢٥٧/٦٧، بالقيام بدور ريادي في وضع نهج مبتكرة في مجال إدارة الموارد البشرية باعتبار ذلك جزءاً من الإصلاح الشامل على صعيد المنظمات وفيما يتعلق بالاستعراض الشامل لمجموعة عناصر الأجر في النظام الموحد.

**هدف المنظمة:** تنسيق وتنظيم شروط الخدمة في النظام الموحد للأمم المتحدة وفقاً للتكليف الصادر عن الجمعية العامة في قرارها ٣٣٥٧ (د-٢٩) المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
'١' تقييم إيجابي من قبل اللجنة للتوصيات المقدمة بشأن السياسة العامة	(أ) ارتفاع جودة الخدمات الفنية المقدمة إلى لجنة الخدمة المدنية الدولية
'٢' النسبة المئوية للتوصيات التي تعتمدها اللجنة	(ب) وضع نظامي أجور واستحقاقات فعالين بموجب مبدأي نوبلمير وفليمينغ، يفيان باحتياجات المنظمة
الحفاظ على النسبة المئوية للمقترحات التي توافق عليها اللجنة فيما يتعلق بمقاييس تكلفة المعيشة	(ج) تحسين منهجية قياس تكلفة المعيشة
'١' ثبات المدة الزمنية المنقضية منذ طلب إجراء دراسات استقصائية وحتى إجراء الدراسات الاستقصائية المتعلقة بتكلفة المعيشة، وثبات عدد مراكز العمل المشمولة بالاستعراض فيما يتعلق بتصنيف المشقة والتنقل	(د) تحديث تصنيفات تسوية مقر العمل وعبثات إعانة الإيجار وتصنيفات التنقل/المشقة لجميع مراكز العمل في نظام الأمم المتحدة الموحد

٢' الحفاظ على معدل إنجاز كل طلبات تصنيف المشقة لمراكز العمل الميدانية (٢٥٠ في السنة)

(هـ) تحديث نظام معدلات بدل الإقامة اليومي (هـ) ثبات المدة الزمنية التي يتطلبها تطبيق التغييرات في نظام معدلات بدل الإقامة

### الاستراتيجية

٢٧-٢ كي تحقق اللجنة أهدافها، يتضمن برنامج عملها الأهداف التالية: (أ) مواصلة تطوير وتعزيز النظام الموحد للمرتبات والبدلات والاستحقاقات بموجب مبدأي نوبلمير وفليمينغ؛ (ب) تحقيق التساوي بين القدرة الشرائية للمرتبات على النطاق العالمي من خلال تصنيفات تسويات مقر العمل؛ (ج) وضع وتعهد نظام لتقييم منصف للعمل وغير ذلك من نظم إدارة الموارد البشرية؛ (د) توفير التوجيه والمشورة بشأن إدارة تلك النظم؛ (هـ) توفير الدعم الفني في مجال إصلاح إدارة الموارد البشرية وتنفيذ نتائج الاستعراض الشامل لمجموعة عناصر الأجر في النظام الموحد للتأكد من امتلاك النظام المنقح مقومات البقاء ومن استجابته لشواغل الدول الأعضاء والمنظمات والموظفين.

### باء - وحدة التفتيش المشتركة

#### التوجه العام

٢٧-٣ وفقا للنظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة (انظر قرار الجمعية العامة ١٩٢/٣١، المرفق)، يتمتع المفتشون بأوسع السلطات للتحقيق في جميع المسائل ذات الصلة بكفاءة الخدمات وحسن استخدام الأموال، ويقدمون رأيا مستقلا في هذه المسائل، من خلال عمليات التفتيش والتقييم، يرمي إلى تحسين الإدارة والأساليب المتبعة وتحقيق قدر أكبر من التنسيق بين مؤسسات النظام الموحد. ويتعين على الوحدة أن تتيقن من أن الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات تجري على نحو يحقق أقصى قدر من الاقتصاد في التكاليف ومن أن استخدام الموارد المتاحة للقيام بتلك الأنشطة يتم على النحو الأمثل.

٢٧-٤ وتضطلع الوحدة، وفقا للمادة ١ من نظامها الأساسي، بمهام حيال الجمعية العامة، وبالمثل حيال الهيئات التشريعية لمؤسسات النظام الموحد للأمم المتحدة، وتكون مسؤولة أمامها.

٢٧-٥ واستنادا إلى النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، تستخدم الوحدة ثلاث أدوات تنظيمية لتنفيذ الإدارة على أساس النتائج، وهي، برنامج عملها (المادة ٩)، وتقريرها السنوي (المادة ١٠)، وميزانياتها لفترات الستين (المادة ٢٠). ويقدم برنامج العمل كجزء من التقرير السنوي الذي تبلغ الوحدة من خلاله عن أداؤها وتقييمه الجمعية العامة.

٢٧-٦ ووفقا للمادة ١٩ من نظام الوحدة الأساسي، يقدم الدعم للوحدة أميناً تنفيذي ومن يؤذن بهم من موظفين وفقا للمادة ٢٠ من النظام الأساسي.

٢٧-٧ وكما هو محدد في نظام متابعة تقارير وحدة التفتيش المشتركة الذي أيدته الجمعية العامة في قرارها ١٦/٥٤، لكي تتمكن الهيئات التشريعية للمنظمات المشاركة من تحقيق الاستفادة الكاملة والفعالة من تقارير الوحدة، يجب أن تكون التوصيات الواردة في تلك التقارير محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها وذات صلة ومحددة المدة الزمنية (SMART).

٢٧-٨ وتؤدي أمانة وحدة التفتيش المشتركة دورا هاما يتمثل في مساعدة الوحدة في هذا الصدد وفي رصد درجة التقبل والتنفيذ للتوصيات بعد صدورها للإبلاغ عن ذلك في التقرير السنوي للوحدة.

٢٧-٩ ويعكس هذا الإطار الاستراتيجي الطريقة التي تدعم بها أمانة وحدة التفتيش المشتركة أعمال المفتشين، ويركز على قياس أداء الأمانة. ولكن ينبغي الإشارة إلى أن الرقابة، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٧٢/٦٣، مسؤولية مشتركة بين الدول الأعضاء والمنظمات وهيئات الرقابة الداخلية والخارجية.

٢٧-١٠ والإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة، الوارد وصفها أدناه، مستخلصة من الأولويات الاستراتيجية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل للوحدة، على النحو المحدد في إطارها الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩ (A/63/34، المرفق الثالث)، المقدم إلى الجمعية العامة للنظر فيه والذي سلمت به الجمعية في الفقرة ١٧ من قرارها ٢٧٢/٦٣. وفي عام ٢٠١٢، استكملت الوحدة الإطار الاستراتيجي، على نحو ما طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٧٠/٦٥ (انظر A/66/34، المرفق الأول). وتستند المؤشرات التالية إلى الصيغة المنقحة من الإطار الاستراتيجي الطويل الأجل.

**هدف المنظمة:** زيادة وجاهة تقارير وحدة التفتيش المشتركة وملاحظاتها ورسائلها الإدارية وتحسين استخدامها ومتابعتها

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
'١' ارتفاع معدل قبول التوصيات على نطاق المنظومة من جانب الأجهزة التشريعية والمنظمات المشاركة، التي جمعت على مدى السنوات الثلاث الماضية	(أ) زيادة قدرة الدول الأعضاء وأمانات المنظمات المشاركة على اتخاذ قرارات مناسبة التوقيت تؤدي إلى تحسين كفاءة البرامج والبرامج الفرعية وفعاليتها وصلتها بالموضوع
'٢' ارتفاع معدل تنفيذ التوصيات المقبولة على نطاق المنظومة من جانب المنظمات المشاركة والهيئات التشريعية، التي جمعت على مدى السنوات الثلاث الماضية	(ب) تحسين قدرة المنظمات المشاركة على كفاءة أن تنظر هيئاتها التشريعية في الوقت المناسب وبطريقة مستنيرة في تقارير الوحدة والتوصيات الواردة فيها
'١' ارتفاع عدد الزيارات إلى موقع الوحدة على الإنترنت	(ج) زيادة التوعية بتقارير الوحدة وملاحظاتها وإبرازها
'٢' زيادة عدد الأشخاص المدرجين في قائمة رسائل البريد الإلكتروني المعمة من موقع الوحدة على شبكة الإنترنت	

### الاستراتيجية

٢٧-١١ من المتوقع خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، أن تستمر استفادة الوحدة في عملها من نتائج الإصلاحات التي نُفذت في السنوات الماضية. وكما لوحظ أعلاه، قدمت الوحدة، في تقريرها السنوي لعام ٢٠١١، استراتيجية طويلة الأجل والمتوسطة الأجل المنقحة (A/66/34، المرفق الأول)، التي ستحدد النهج التي تتناول بها الأمانة أعمالها، بما في ذلك: (أ) وضع نهج أكثر استراتيجية في اختيار المسائل التي سيشملها برنامج العمل من خلال التعاون مع الدول الأعضاء والهيئات الرقابية الأخرى والمنظمات المشاركة ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لإشراكها بشكل نشط في وضع إطار مفاهيمي لبرنامج العمل، وكذلك من خلال مواكبة التطورات الرئيسية في مجالات

الإصلاح الرئيسية ذات الصلة بعمل المنظمة: وبناء على طلب الدول الأعضاء، سيواصل برنامج العمل تركيزه على المسائل المطروحة على نطاق المنظمة بهدف تحقيق الاتساق في المجالات الاستراتيجية ذات الأولوية؛ (ب) تعزيز نظام المتابعة الذي يرصد تنفيذ التوصيات من خلال تعهد نظام التتبع الذي أنشأته الوحدة على شبكة الإنترنت ومواصلة تطويره؛ ووضع استراتيجيات رئيسية لإدارة المعارف والتوعية من أجل ضمان استخدام أفضل لمنتجات وحدة التفتيش المشتركة؛ (ج) الاستعراض المنهجي والدوري للتنظيم والإدارة في المنظمات المشاركة، وينبغي أن يتيح هذا الأمر للوحدة وضع نظرة عامة وبلورة فهم على نطاق المنظمة لأداء المنظمات المشاركة: وهذه الاستعراضات الخاصة بكل وكالة على حدة ستتيح للوحدة أيضا تحديد المسائل المطروحة على نطاق المنظمة والمسائل البنيوية العامة التي يتعين معالجتها في الاستعراضات والتقييمات المواضيعية؛ (د) تنفيذ التوصيات المنبثقة عن عمليات التقييم الذاتي والاستعراض بين الأقران التي تمت في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ واستهدفت أنشطة الوحدة، لكفالة استناد عمل الوحدة إلى أحدث الأساليب في ميادين التقييم والتفتيش والتحقيقات؛ (هـ) تعزيز قدرات موظفي التقييم من خلال وضع برامج تدريبية مناسبة في المجالات ذات الصلة التي تم الوحدة: سيركز هذا التدريب من الناحية الاستراتيجية على تقييم منهجيات التقييم وأساليب التحقيق وكذلك على مجالات الإصلاح الرئيسية في عمل الأمم المتحدة.

## جيم - مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق

### التوجه العام

٢٧-١٢ تقع على عاتق مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق مسؤولية تعزيز الاتساق والتعاون والتنسيق في سياسات وبرامج وأنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وفقا لولاية كل منها واستجابة لقرارات الهيئات الحكومية الدولية. وفي عام ٢٠٠١، عُهد إلى المجلس، الذي يتألف من الأمين العام والرؤساء التنفيذيين لجميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بولاية لجنة التنسيق الإدارية السابقة (التي أنشئت في عام ١٩٤٦ بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٣ (د-٣)<sup>(١)</sup>. ويستند مجلس الرؤساء التنفيذيين في عمله إلى ثلاث ركائز هي: اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى، واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وتقدم اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى الدعم لوضع السياسات والاستراتيجيات والتوجيهات التي تمكن منظومة

(١) انظر مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٢١/٢٠٠١.

الأمم المتحدة من مواجهة ما يستجد من تحديات ذات صلة بالتعاون والتنمية الدوليين. وتوفر اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التوجيه السياسي إلى مؤسسات المنظومة بشأن المسائل الإدارية والتنظيمية والمتعلقة بالأمن والسلامة التي تهم المنظومة برمتها وتعزز التعاون والتنسيق بين الوكالات بشأن هذه المسائل، وتساعد في إدارة النظام الموحد للأجور والاستحقاقات. أما عن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، فقد أصبحت الركيزة الثالثة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في عام ٢٠٠٨ وهي مسؤولة عن تنسيق عمليات التنمية على الصعيد القطري. والمجلس يركز على التمثيل في اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، يتلقى المساعدة والدعم من أمانة واحدة مموله بشكل مشترك، أما مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية فهي تتلقى الدعم من مصدر تمويل آخر.

٢٧-١٣ وفي فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، سيواصل المجلس تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة لمساعدة الدول الأعضاء في مسعاها إلى التحقيق الكامل للأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً ونتائج المؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية، ومعاونتها على استدامة جهود التنفيذ. وسيوفر المجلس التوجيه لمنظومة الأمم المتحدة أيضاً في انتقالها إلى دعم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسيعمق المجلس فهم الاستجابات المشتركة للتحديات العالمية ذات الأولوية القصوى وسيعمل على تنسيق تلك الاستجابات، بما فيها تلك المتعلقة بالقضاء على الفقر والتنمية المستدامة وتغير المناخ وجرائم الفضاء الإلكتروني وأمنه، وفقاً للولايات الحكومية الدولية؛ وسيحقق تعبئة شاملة ومحددة الأغراض للموارد والقدرات؛ ويعزز تبادل المعارف؛ ويساعد على زيادة الشفافية والمساءلة. وسيعزز المجلس أيضاً دعم المنظومة لتنفيذ الاستعراض الشامل لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تظلمع بها منظومة الأمم المتحدة والذي يجري كل أربع سنوات، وبرنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً، علاوة على التنمية المستدامة لأفريقيا ضمن الإطار العام للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وسيدعم بنشاط تعميم مراعاة المنظور الجنساني ومنظورات الشباب في تصميم سياسات وبرامج المنظومة وتنفيذها ورصدها وتقييمها، وفقاً للولايات الحكومية الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل المجلس بذل جهوده الرامية إلى كفالة أمن وسلامة موظفي منظومة الأمم المتحدة وأماكن العمل التابعة لها وأصولها، بسبل منها تعزيز الدعم على نطاق المنظومة لنظام فعال وموحد لإدارة الأمن.

٢٧-١٤ وسيواصل المجلس، من خلال لجنته البرنامجية الرفيعة المستوى، تشجيع إيجاد الحلول المتكاملة لتحديات التنمية المستدامة، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان؛ وسيعمل على الاستزادة إلى أقصى حد ممكن من أوجه التأزر فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة عن طريق الإجراءات المشتركة؛ ويعزز الاتساق في مجالي القواعد والسياسات على صعيد المنظومة

في إطار الاستجابة للولايات الحكومية الدولية. وسيظل تعزيز الاتساق والفعالية في مساهمة المنظومة في النهوض بتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، أولويةً من أولويات اللجنة التي ستساعد المنظومة في الوقت نفسه على التكيف حسب اقتضاء الحال في سبيل دعم خطة الأمم المتحدة للتنمية. وبموازاة ذلك، ستواصل اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى مسحاً وتحديد القضايا البرنامجية المستجدة التي تتطلب استجابة على نطاق المنظومة، ووضع نهج مشتركة بشأن القضايا ذات الأولوية من قبيل التنمية المستدامة بما في ذلك في المناطق الحضرية؛ وتغير المناخ؛ والحد من مخاطر الكوارث؛ والعمل الإنساني؛ وسيادة القانون؛ والبلدان ذات الاحتياجات الخاصة؛ والأمن الغذائي وأمن الماء والطاقة؛ والمجرة والتنمية؛ والسياسات المتعلقة بالمخدرات والجريمة.

٢٧-١٥ وسيعمل مجلس الرؤساء التنفيذيين، من خلال لجنته الإدارية الرفيعة المستوى، على توطيد التعاون فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في المجالات التالية: تعزيز المساءلة والشفافية؛ ومواءمة ممارسات إدارة الموارد البشرية على نحو يتوافق مع الإصلاحات التي وافقت عليها مجالس إدارة المنظمات الأعضاء؛ واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحسين الإدارة وتحسين إنجاز البرامج؛ وتشجيع أفضل الممارسات والدروس المستفادة في مجال الإدارة من خلال أمور في مجلتها زيادة اعتماد ممارسات أعمال متجانسة. وفي مجال إدارة الموارد البشرية، سينصب التركيز على التعاون النشط مع لجنة الخدمة المدنية الدولية ومؤسسات نظام الأمم المتحدة الموحد من أجل تنفيذ قرارات الجمعية العامة بعد استكمال الاستعراض الشامل لمجموعة عناصر الأجر في نظام الأمم المتحدة الموحد، وسيتمه أيضاً إلى المواءمة بين الممارسات والإجراءات المتعلقة بالموارد البشرية. وفي مجالات الشؤون المالية والمتعلقة بالميزانية، سيستمر التركيز على ما يلي: دعم الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في نطاق المنظومة ككل؛ وتوسيع نطاق المبادرات التي نفذتها المنظومة لإرساء خدمات خزانة مشتركة وحقق وفورات كبيرة بالفعل؛ وزيادة تطوير أفضل الممارسات المالية والمتعلقة بالميزانية. وفي مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ستولى العناية لتعزيز قدرة الوكالات على أن تتصدى بشكل فعال ومنسق لمواجهة تحديات أمن الفضاء الإلكتروني، والاستجابة للدعوات إلى دراسة قابلية تبادل تشغيل نظم تخطيط موارد المؤسسات، ومواصلة استطلاع أوجه زيادة الكفاءة في مرافق اتصالات البيانات. وفي فترة السنتين، سيسعى المجلس أيضاً إلى إنجاز المزيد بناءً على النتائج التي تحققت عن طريق خطة عمل اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى لمواءمة ممارسات الأعمال.

٢٧-١٦ وستواصل أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين توفير الدعم بكفاءة وفعالية، بطرق منها كفاءة أن تكون مناقشات مجلس الرؤساء التنفيذيين وآلياته الفرعية مدعومة بمواد تحليلية سليمة؛ ودعم المجلس وآلياته في تطوير هياكل دورات كل منها ومضمونها وتنظيمها؛ وتطوير تحليلات ومعلومات تساعد المجلس على زيادة فهم احتمالات ازدواجية الأنشطة وتداخلها في مجالات محددة؛ ومساعدة المجلس في وضع منهجية على نطاق المنظومة لمختلف الوكالات العاملة على القضايا نفسها. وستتولى الأمانة أيضا تسهيل تدفق المعلومات بطريقة منتظمة ومهيكلية إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والعامّة بشأن القرارات التي تتخذها الوكالات بصورة مشتركة، والإحصاءات المتعلقة بالموارد والسياسات والممارسات في نطاق المنظومة عموما، وكبرى الاتجاهات والتطورات التي تمّ المنظومة بأسرها. وسيستمر في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ تعاون المجلس مع الهيئات الحكومية الدولية، ولا سيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتعاون أمانة المجلس مع لجنة البرنامج والتنسيق.

**هدف المنظمة:** الاستفادة من القدرة الكاملة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتحقيق نتائج أفضل في الاستجابة للولايات الحكومية الدولية والتحديات المستجدة

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

(أ) تعزيز التعاون الأفقي فيما بين المنظمات الأعضاء (أ) '١' عدد المبادرات المشتركة التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة وتوضع عن طريق مجلس الرؤساء التنفيذيين استجابة لتحديات عالمية

'٢' عدد الأنشطة المشتركة أو التكميلية، التي تظلمع بها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى واللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى وشبكاتهما الفرعية، في شكل فرق عمل وأفرقة عاملة، استجابة للقرارات الصادرة عن مجالس إدارة المنظمات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين

'٣' عدد الأنشطة المشتركة أو التكميلية الرامية إلى تنفيذ قرارات الأجهزة الحكومية الدولية، وبخاصة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك توصيات لجنة البرنامج والتنسيق التي توافق عليها الجمعية العامة

## الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

## مؤشرات الإنجاز

- (ب) تعزيز اتساق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وكفاءتها إضافة إلى فعاليتها من حيث التكلفة
- (ب) '١' زيادة عدد الاستجابات المنسقة على صعيد المنظومة، في نطاق اختصاص اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى وشبكاتها الفنية (الشؤون المالية والمتعلقة بالميزانية، والموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمشتريات) لمبادرات لجنة الخدمة المدنية الدولية والمسائل المشتركة بين الإدارة والموظفين، والمسائل المالية والمتعلقة بالميزانية
- '٢' عدد تدابير الاتساق والكفاءة والفعالية من حيث التكلفة المنفذة عقب إكمال الأنشطة المنسقة على نطاق المنظومة
- (ج) تحسين تبادل المعارف في إطار المنظومة ومع الدول الأعضاء وزيادة كفاءة استخدام تكنولوجيا المعلومات في منظومة الأمم المتحدة
- (ج) '١' عدد الإجراءات المتخذة لتعزيز تبادل المعارف فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومع الدول الأعضاء، بما في ذلك من خلال إدخال الإضافات والتحسينات على الملفات والأدوات المعرفية (سواء أكانت على شبكة الإنترنت أو ورقية)
- '٢' عدد معايير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تعتمد عليها الوكالات بناءً على أفضل الممارسات في هذا المجال والاحتياجات المؤسسية الموضوعة من خلال إجراء مشاورات على نطاق المنظومة
- (د) اتخاذ الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة قرارات مستنيرة فيما يتعلق بدعم الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
- (د) '١' تقديم جميع المعلومات عن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الوقت المناسب لتنظر فيها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بغرض دعم الامتثال لتلك المعايير
- '٢' إبلاغ الدول الأعضاء في الوقت المناسب بجميع المعلومات المتعلقة بامتثال مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

## الاستراتيجية

٢٧-١٧ خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، ستقوم اللجنتان الرفيعتا المستوى، دعماً لمجلس الرؤساء التنفيذيين، بإشراك مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بطريقة نشطة وفي إطار مشترك لاتخاذ إجراءات استراتيجية تتعلق بتعزيز الاتساق في عمل منظومة الأمم المتحدة على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية، وبشأن المسائل التنظيمية والإدارية بغية تعزيز قدرة مؤسسات النظام الموحد عن طريق الاستخدام المتسق والمنسق للموارد والقدرات والمعارف. وستركز اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى على تحقيق قدر أكبر من التآزر فيما بين سياسات وبرامج مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بغية تعميق الأثر العام لدور المنظومة في مساعدة البلدان على بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وفي التحول إلى نموذج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وستواصل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تعزيز الاتساق والتنسيق فيما يتعلق بالعمليات على المستوى القطري. وستستغل اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى شبكاتها الفنية المعنية بالشؤون المالية والمتعلقة بالميزانية، والأمن، والموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمشتريات، والشؤون القانونية، والمسائل المتعلقة بالمجالات الطبية، في نشر أفضل الممارسات ونهج الإدارة الحديثة والشراكة في جميع المجالات الإدارية. وستستخدم الآليات الفرعية الثلاث، كلما كان ذلك ضرورياً، الشبكات وفرق العمل والأفرقة العاملة والمجموعات المشتركة بين الوكالات من أجل تعزيز الروابط بين عمل المنظومة المعيارية والتنفيذي.

٢٧-١٨ وفيما يتعلق بدعم امثال مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، سيركز فريق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة على ما يلي: (أ) تيسير تبادل المعلومات ودعم المنظمات فيما يتعلق بدعم الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بما في ذلك الدعم في مسائل فنية محددة ورصد وتنسيق النظم المحاسبية/نظم الإبلاغ المتنوعة، من خلال الاتصال عبر شبكة الإنترنت والبريد الإلكتروني وإعداد التقارير وعقد الاجتماعات؛ (ب) دعم تقديم مدخلات فيما يتصل بالتطورات المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ودعم فهم التغيرات المدخلة على تلك المعايير من خلال رصد التطورات، وإعداد التقارير عن مشاريع المعايير، وحضور اجتماعات مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتزويد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في الوقت المناسب بالمعلومات المتعلقة بهذه التطورات.

## الولايات التشريعية

## ألف - لجنة الخدمة المدنية الدولية

قرارات الجمعية العامة

النظام الأساسي للجنة الخدمة المدنية الدولية	٣٣٥٧ (د-٢٩)
النظام الموحد للأمم المتحدة: تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية	٢١٦/٥١ و ٢١٦/٥٢

## باء - وحدة التفتيش المشتركة

قرارات الجمعية العامة

النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة	١٩٢/٣١
وحدة التفتيش المشتركة	٢٨٤/٥٧ و ٢٣٣/٥٠
	ألف وباء، و ٢٨٦/٥٨
	و ٢٦٧/٥٩ و ٢٥٨/٦٠
	و ٢٣٨/٦١ و ٢٢٦/٦٢
تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠٠٧ وبرنامج عملها لعام ٢٠٠٨	٢٤٦/٦٢
تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠٠٨ وبرنامج عملها لعام ٢٠٠٩	٢٧٢/٦٣
تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠٠٩ وبرنامج عملها لعام ٢٠١٠	٢٦٢/٦٤
تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٠ وبرنامج عملها لعام ٢٠١١	٢٧٠/٦٥
وحدة التفتيش المشتركة	٢٥٩/٦٦
وحدة التفتيش المشتركة	٢٥٦/٦٧

## جيم - مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق

قرار ومقرر للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنسيق	١٣ (د-٣)
مواصلة النظر في تقرير الاستعراض العام السنوي للجنة التنسيق الإدارية	٣٢١/٢٠٠١

قرارات الجمعية العامة

تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية	٢٩٥/٥٧
الاستعراض الشامل الذي يُجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة	٢٥٠/٥٩ و ٢٠٨/٦٢
الاستثمار في الأمم المتحدة لتُصبح منظمة أقوى على الصعيد العالمي: تقرير تفصيلي	٢٨٣/٦٠
الاتساق على نطاق المنظومة	٣١١/٦٣ و ٢٧٧/٦٢
تخطيط البرامج	٢٤٧/٦٣ و ٢٢٤/٦٢
	و ٢٢٩/٦٤ و ٢٤٤/٦٥
	و ٨/٦٦
الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	٢٢٦/٦٧